الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة

كلية الآداب والحضارة الاسلامية

قسم اللغة العربية

الملتقى الدولي والموسوم بـ :

"المدخل السياقي للحديث النبوي الشريف: أسسه النظرية،

وتطبيقاته عند أعلام الجزائر وتونس"

يومي 26-27 نوفمبر 2024 ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة

وجامعة الزيتونة-تونس

–الاسم: صباح – اللقب: قيرة.

–الوظيفة: أستاذ محاضر (ب) الرتبة العلمية : دكتوراه علوم.

–المؤسسة: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

–الهاتف: 0665909131 / 0777242995

:البريد الإلكتروني: g.sabah2019@gmail.com

–الفاكس: 038.98.33.58

–محور المشاركة : الثاني.

–عنوان المداخلة : المنحى السياقي في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف و أثره في صياغة

المنجز النحوي عند ابن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ)

ملخص المداخلة:

إن علم النحو هو من أهم ما أنتجه الفكر العربي إذ به تستقيم الألسنة وتصح الأساليب، وتفهم مغاليق النصوص و بخاصة نصوص القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف الذي يتصل في مصدريته التشريعية بالنص القرآني.

ولقد اتجهت همم الباحثين في هذا المجال إلى إبراز معالمه في مهده الأول البصرة، ثم في موطنه الثاني الكوفة وبقي نحو الأندلس و المغرب

الحلقة المفقودة من حلقات البحث في النحو المغربي الذي تطلع العقول إلى اكتناه حقيقته والوقوف على خصائصه المباينة لنظيره المشرقي، وذلك خاضع لمجموعة من المؤثرات السياقية التي اسهمت في صياغته صياغة خاصة ومختلفة، متمثلة في المرجعية المعرفية و الثقافية المذهبية، وطبيعة البيئة والعصر، وما يعتري ذلك من مظاهر، إضافة إلى الوضع اللغوي السائد والحالة السياسية و الاجتماعية.

لذلك فإن هذ الموضوع هو محاولة للكشف عن أهمية هذه المدخلات السياقية ودورها في صياغة ما أنجزه النحاة بشكل مختلف تظهر معالمه واضحة جلية، من خلال النظرة إلى الأصول النحوية، وتوظيف الشواهد وتوجيه الاستدلال بالحديث النبوي الشريف الذي نحا بنحو الأندلس منحى مختلف و الذي عد سمة من سماته وخاصية من خصائصه ، وخاصة عند ابن مالك الأندلسي الذي ذاع صيته في المشرق و المغرب، والذي يمثل النحو الأندلسي و المغاربي بشكل عام في حلته الجديدة وصيغته المتميزة، في بيئة أولت العناية بكل الأسباب التركيبية والنصية في تفسير التراكيب وفق مستوياتها اللفظية و الدلالية.

Summary of the intervention:

Grammar is one of the most important produced of Arabs thought، it has straight tongues and correct style، and understood the closures of texts، especially those of the Holy Qur’an and the prophet's Hadith.

Researchers in this field tended to highlighting its features in its first cradle Basra، and then in its second homeland، Kufa. towards Andalusia and Morocco .remained the missing link in research into arabic grammar، the truth of which minds aspired to discover and identify its various characteristics compared to its counterpart، in the East. Subject to group of contextual .

Which contributed to its formulation in a special way represented by the cognitive reference، sectarian cultural، the nature of the environment and the era، and the Manifestations of that in.

Therefore، this topic is an attempt to reveal the importance of these contextual inputs and their role in.formulating Andalusia grammar in a different way the features of which appear clear، thought looking at the grammatical principles، employing evidence، and directing inference in on environment that took car to take into account all and textural reasons in interpreting structures according to their verbal and semantic levels، this effect was clearly evident in the inference of the noble Prophet's hadith، which took a different approach towards Andalusia، which was several features of this approach، especially according to Ibn Malik Al-Andalusi، who became famous in the East and West، which represents Andalusian grammar in its new form.

مفهوم السياق:

السياق في اللغة التّتابع و السير و الملاءمة و الاتّفاق و النّظم[1].

أمّا في الاصطلاح وبعد النظر في كتب اللغويين و البلاغيين و المفسرين و الأصوليين وجدناه يتلخّص في النّقاط الآتية: – أنّ السياق هو الغرض ، أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام .

– أن السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النّص أو نزل أو قيل بشأنها، وأوضح ما عبّر به عن هذا المفهوم: لفظا الحال والمقام.

– أن السياق هو ما يعرف الآن بالسياق اللغوي الذي يمثّله الكلام في موضع النظر أو التحليل، ويشمل ما يسبق وما يلحق الكلام.

أمّا في الدرس اللغوي الحديث فقد شغلت دراسة السّياق مجالًا واسعًا في الدرس اللغوي المعاصر، وارتبط السياق بجهود كثير من علماء اللغة قديما وحديثا، حتى صارت نظرية متكاملة على يد العالم الإنجليزي "فيرث" I.R Firth"، حيث طوّر المفهوم التقليدي للسياق الذي اعتنى به علماء اللغة قديما لمدى تأثيره على فهم المعنى، دون أن يهملوا الظروف المحيطة بالحدث الكلامي. وعلى هذا تقوم نظرية (فيرث) على ثلاثة أركان أساسية في دراسة المعنى، وهي[2]:

أولا: وجوب اعتماد اللغوي على ما يسمى بالمقام أو سياق الحال، وحدّد "فيرث" العناصر الأساسية لسياق حال الحدث اللغوي بما يلي:

–المظاهر وثيقة الصلة بالمشاركين: أي المتكلمين والسامعين وتتضمّن أمورا ثلاثة: (كلام المشاركين أي الحدث الكلامي الصادر عنهم، الحدث غير الكلامي عندهم ويقصد به أفعالهم وسلوكهم في أثناء الكلام، وشخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي، وكذا من يشهد الكلام من غيرهم إن وجدوا، وبيان مدى علاقتهم بالسلوك اللغوي وهل يقتصر دورهم على مجرد الشّهود، والنّصوص التي تصدر عنهم).

–الأشياء وثيقة الصلة بالموقف: وهي العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة البالغة، والسلوك اللغوي

---

(1) – ينظر: ابن منظر , لسان العرب, دار المعارف, القاهرة, مج3,ص2153,2154.و الفيروزأبادي,القاموس المحيط,مؤسسة الرسالة, بيروت, لبنان,(1426هـ-2005م),ص895,896. و الزمخشري, أساس البلاغة, تح, محمد عيون السود,دار الكتب العلمية, لبنان,1998م, ج1, ص484.

(2) – ينظر: تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها،عالم الكتب, القاهرة, ط3(1418هـ_1998م), ص337-338.

لمن يشارك في الموقف الكلامي نحو: مكان الكلام وزمانه والوضع السياسي... وكل ما يطرأ أثناء الكلام مما يتّصل بالموقف الكلامي أيًّا كانت درجته...

-أثر الحدث الكلامي في المشتركين: كالإقناع أو الألم أو الإغراء أو الضحك... إلخ. وبذلك قدّم "فيرث" أسسا دقيقة لسياق الحال.

ثانيا: وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس، تحديدا دقيقا، حتى نضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى، أو لهجة وأخرى، أو بين مستوى كلامي ومستوى آخر، لأن من شأن هذا الخلط أن يؤدّي إلى نتائج مضطربة غير دقيقة، ومن ثمّ يجب تحديد البيئة الاجتماعية أو الثقافية، التي تحتضن اللغة المراد دراستها، ذلك أن هناك صلة وثيقة بين اللغة والثقافة التي تحتضنها وهو ما يمكن أن نسمّيه بالسياق الثقافي، وهو أمر هام للفصل بين المستويات اللغوية كلغةّ المثقّفين، ولغة العوام، أو لغة الشعر ولغة النثر.

ثالثا: وجوب النظر إلى الكلام اللغوي على مراحل، لأنه مكوّن من أحداث لغوية مركبة، أو معقّدة، وهي فروع اللغة المختلفة واتباع هذا المنهج يوفر اليسر والسهولة في تحليل الأحداث اللغوية والوصول إلى خواص الكلام المدروس، إذ تقود كل مرحلة إلى التي تليها وصولا إلى المعنى الوظيفي، وهذا المعنى لا يمثّل سوى حقائق ناقصة من المعنى لا يكتمل إلا بملاحظة عنصر المقام، أو المعنى الاجتماعي وصولا إلى المعنى الدلالي.

إن نظرية "فيرث" السياقية تنطلق في دراسة السياق من خلال مجموعة الوظائف اللغوية: «الصوتية – المورفولوجية- والنحوية والمعجمية والدلالية، فيدرس المعنى على المستويات جميعها، ويجب أن ترتبط بسياق الحال. ولقد أعطى فيرث اهتمامًا كبيرا للسياق، وعدَّه الأساس لعلم الدّلالة، وقد اتبع "فيرث" علماء آخرون أمثال: "Mitchell، Sinclair، MC Intoshr، Halliday"[1].

وقد نقل أحمد مختار عمر عن "Leech" أن "فيرث" تأثر في نظريته السياقية بالأنتروبولوجي البولندي المولّد "مالينوفسكي" "B. Malinowski" الذي عرف عنه في دراسته للدور الذي تؤديه اللغة في المجتمعات البدائية أنه يعالج اللغة كصيغة من الحركة، وليس كأداة لانعكاس اللغة في حركتها، والمعنى كما يستعمل يمكن أن ينظر إليها على أنها شعار مزدوج لمدرسته الفكرية.

---

[1] _ أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط6(1427هـ-2006م)،ص68.

كما ذكر أن: «الفلسفة أيضا قد أيّدت الاتجاه السياقي إلى جانب الأنثروبولوجيا»[1]

وأما "ستيفن أولمان" فقد أدرك أهمية السياق في فهم النصوص اللّغوية إلا أنه حذّر من المبالغة من الذين يدّعون أن الكلمة معزولة عن السياق ليس لها معنًى على الإطلاق، يقول أولمان: «كثيرا ما يردّدون القول بأن الكلمات لا معنى لها على الإطلاق خارج مكانها في النظم، يقول القائل عندما استعمل كلمة يكون معناها هو الذي اختاره لها فقط لا أكثر ولا أقل»[2].

فهو يدري أن الكلمة خارج السياق لها معنى، وعندما توضع في سياق تتشارك مع المعنى الذي فرضه السياق: «فالسياق هو الذي يساعدنا على إدراك التبادل بين المعاني الموضوعية والمعاني العاطفية والانفعالية»[3].

وفي معرض حديثه عن السياق اللغوي لاحظ الدور الذي يؤديه النص كله في بيان المعنى، ونادى بضرورة دراسته، يقول: «إن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل والقطعة كلها والكتاب كله»[4] وهو ينطلق في تعريفه هذا من موقفه العام من السياق، فالسياق عنده هو: «النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم»[5].

كما لم يهمل المقام ودوره في المعنى إذ يقول: «...كما ينبغي أن يشمل –بوجه من الوجوه– كل ما يتّصل بالكلمة من ظروف وملابسات، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة، لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن»[6].

ويؤكد "أولمان" أهمية السياق بقوله: «إن نظرية السياق –إذا طبّقت بحكمة– تمثّل حجر الأساس في علم المعنى[*]، وقد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن، إنها مثلا قد أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي، ومكّنت الدراسة التاريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتا... وفوق هذا كله، قد وضعت لنا نظرية السياق مقاييس لشرح الكلمات وتوضيحها عن طريق التمسّك بما سمّاه الأستاذ "فيرث"

---

[1] _ أحمد مختار عمر, علم الدلالة, السابق، ص71.

[2] _ ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، دط(1975م)، ص55.

[3] _ المصدر نفسه، ص58.

[4] _ ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص57.

[5] _ المصدر نفسه، ص57.

[6] _ المصدر نفسه، ص57.

[*]– علم المعنى لا يقصد به علم المعاني في البلاغة العربية بل يقصد به علم الدلالة.

ترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات، أي: «سياقات ينطوي كل واحد منها ضمن سياق آخر، ولكل واحد منها وظيفة لنفسه، وهو عضو في سياق أكبر، وفي كل السياقات الأخرى وله مكانه الخاص فيما يمكن أن نسمّيه سياق الثقافة، والحق أن هذا المنهج طموح إلى درجة لا نستطيع معها في كثير من الأحايين إلى تحقيق جانب واحد منه فقط، ولكنه مع ذلك يمدّنا بمعايير تمكننا من الحكم على النتائج الحقيقية حكمًا صحيحًا»[1].

و المقام لا يستدعي منّا ذكر كل التفاصيل المتعلقة بنظرية السياق ولكن تكفي الإفادة من عناصر هذه النظرية و توظيفها لفهم أيّ قضية من قضايا الفكر الإنساني ، لأنّ الدراسة الموضوعية تقتصي ألّا ندرس أيّ قضية منفصلة عن سياقها الزماني و المكاني و الثقافي و الأيديولوجي ، كقضية الاستدلال بالحديث النبوي الشريف لدى نحاة الأندلس لم تأت من فراغ بل خضعت لمؤثّرات خارجية مستمدّة من نظرية السياق بمختلف عناصرها. و التي إن طبّقت بحكمة فستوصلنا إلى نتائج باهرة.

[1] _ ستيفن أولمان، المصدر السابق، ص59.

الاستدلال مفهومه وعلاقته بمصطلح الاحتجاج، والاستشهاد والتمثيل:

الدليل الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر [1]

والاستدلال تقرير الدليل لإثبات المدلول[2]

يقول ابن الأنباري: "الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم والاستعلام طلب العلم وقيل الاستدلال بمعنى الدليل الاستقراء بمعنى القرار والاستيقاد بمعنى الإيقاد قال الله تعالى: "مثلهم كمثل الذي استوقد نارا"[3] أي أوقد[4].

وعرف تمام حسان الاستدلال بأنه إيراد الدليل على صحة ما يذهب إليه النحوي من أحكام.[5]

وأدلة النحو عند ابن الانباري ثلاثة نقل وقياس واصطحاب حال[6]، أما عند ابن جني فهو السماع الإجماع والقياس[7]. وبذلك يتحصل أربعة أدلة تبنى عليها قواعد النحو يقول السوطي[8] وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل في باب السماع بعد كلام الله تعالى إلى جانب كلام العرب شعرا ونثرا.

أما الاحتجاج هو ما دل على صحة الدعوى[9].

وهو الاستدلال بأقوال من يحتج بهم في مجال اللغة والنحو[10].

---

[1] – علي بن محمد الشريف الجرجاني: التعريفات تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د ط، ص 91.

[2] – المصدر نفسه، ص 18.

[3] – سورة البقرة، الآية 17.

[4] – أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1 (1373هـ – 1957م)، ص45.

[5] – تمام حسان: أصول النحو وأصول النحاة، مجلة المناهل، إصدار وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، المغرب، ع 10، س4، 1397 هـ – 1977 م، ص 83.

[6] – أبو البركات ابن الأنباري، المصدر السابق، ص 45.

[7] – ينظر جلال الدين السوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية وعلاء الدين عطية، دار البيروتي دمشق، ط2، 1427هـ-2007م، ص21.

[8] – المصدر نفسه، ص 22.

[9] – ينظر: الجرجاني، التعريفات، ص 73 .

[10] – ينظر محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ط1 ، 1405هـ- 1985 م، ص 61.

و عرفه سعيد الأفغاني بأنه إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة[1].

أما الاستشهاد: يعرف التهانوي الشاهد النحوي بأنه ذلك الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعد بيتهم[2].

أما الاشهاد فهو الاحتجاج للرأي أو المذهب، أي أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري أو نثري من القول المعتمد الموثوق ليؤيده به ويدعمه[3].

ويعرفه محمد عيد بأنه الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر[4].

أما التمثيل فهو المثال يذكر لإيضاح القاعدة بتمام إشارتها[5].

فالاستدلال هو النقطة التي تتقارب فيها مفاهيم هذه المصطلحات فكل من الاحتجاج والاستشهاد والتمثيل هو استدلال بأدلة نصية . لكن العكس لا يحصل، فإن التمثيل يطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص بمصطلح النحاة – متجاوزا عصر التوثيق للغة– أو مصنوعا للبيان والايضاح. أما كلام العرب الموثق – من جهة نظر علماء اللغة فيرد تحت باب الاستشهاد والاحتجاج[6].

ولقد اخترت مصطلح الاستدلال لأنه يجمع كل تلك المصطلحات ويشملها، كما أن ابن مالك الأندلسي وغيره من النحويين الذين جوزوا الاستدلال بالحديث النبوي الشريف لم يكونوا يهدفون إلى الانتصار

---

[1] – سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية . 1414هـ–1994م، ص 06.

[2] – محمد على التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح : رفيق المعجم وعلي دحروج ، مكتبة لبنان، بيروت، (1996م)، ج 01، ص 1002.

[3] – محمد نجيب اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، السابق، ص 119.

[4] – محمد عيد ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، ط3 1988م، ص86.

[5] – الجرجاني ، التعريفات ، ص 168.

[6] – الاستشهاد والاحتجاج يطلقان على مفهوم واحد وهو إثبات القواعد النحوية بأدلة نقية تنتمي لعصر التوثيق، إلا أنهما من الناحية العملية غير ذلك : لا يستخدم الاحتجاج غاليا في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل بقصد التفوق ونصرة الرأي، ويستخدم هذا التعبير بكثرة في كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف" لابن الأنباري، وكذلك في "المسائل الخلافية في النحو" لأبي البقاء العكبري ، وغيرها ، أما الاستشهاد فيراعى فيه النصوص اللغوية التي بنيت عليها القواعد النحوية اذ ترتبط بفترة زمنية محددة. ينظر: محمد عيد ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، مرجع سابق، ص 86، وعلي أبو المكارم ، اصول التفكير النحوي ، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م، ص219.

لمذاهبهم وآرائهم بل إلى دافعهم في ذلك هو الاعتداد بالحديث مصدرا تشريعا لات ينفك عن القرآن الكريم بحال فقد جعلوه أصلا من أصول التوسع اللغوي .

– موقف نحاة الأندلس من الاستدلال بالحديث النبوي الشريف:

يكفي في هذا المبحث الإشارة إلى مذاهب النحاة في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بإيجاز ، ولكن قبل ذلك ينبغي الإشارة إلى مفهوم الحديث النبوي الشريف وتقاطعه مع مصطلحات أخرى ، ولماذا اختار اللغويون مصطلح الحديث دون غيره من المصطلحات.

فالحديث في اصطلاح أهل الحديث: "ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه المسلم قولاً [1] له أو فعلاً [2] أو تقريرا[3] أو صفة[4] ، حتى الحركات والسكنات. في اليقظة و المنام[5].

ومن العلماء من يزيد في تعريف الحديث : «وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم ، ويشهد لهذا صنيع كثير من المحدثين في كتبهم حيث لا يقتصرون على المرفوع إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وإنما يذكرون الموقوف[6] والمقطوع[7].

كما تتداخل مع مصطلح الحديث مصطلحات أخرى تداولها علماء الحديث كمصطلح السنة والأثر والخبر.

---

[1] – فالقول هو الألفاظ النبوية، مثل حديثه صلى الله عليه وسلم "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين"، أخرجه البخاري مطولاً في صحيحه: كتاب: العلم ، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب : الزكاة، باب : "النهي عن المسألة".

[2] – والفعل : هو التصرفات العملية النبوية العملية ، ينظر : عبد الله بن يوسف الجديع ، تحرير علوم الحديث ، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان ، ط1، (1424هـ- 2003م) ، ج1، ص17.

مثل حديث عبد الله بن عباس أن النبي (ص) "توضأ فغسل وجهه.." الحديث كاملا في صحيح البخاري، كتاب : الوضوء ، باب : غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة ، ص 48.

[3] – والتقرير ما يقع من غيره صلى الله عليه وسلم . باطلاعه أو علمه فلا ينكره.

[4] – والصفة يقصد بها صفاته الخلقية والخُلقية ، سواء ما كان قبل البعثة أو ما بعدها ينظر: محمد ابو الليث الخير أبادي، معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه، دار النفائس الأردن ، ط1، (1429م -2009م)، ص54.

[5] – شمس الدين بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تح: عبد الكريم بن عبد الله الخضير ومحمد بن عبد الله بن فهد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط1، 1426هـ، ج1، ص14.

[6] – الموقوف ما روي عن الصحابة من أقوال وأفعال، فيوقف عليهم ولا يتجاوز يه إلى رسول الله (ص).

[7] – والمقطوع : ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم وأفعالهم . ينظر: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان الشهر زوري، علوم الحديث، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، سورية، دط ، ص 46 .

فالسنة كما عرفها أهل الحديث هي ما أضيف إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) من قول له أو فعل أو تقرير أو وصف ، ويدخل كذلك ما كان من أيامه وغزواته[1].

وأكثر من يستعمل لفظ الـ "السنة" علماء أصول الفقه، ذلك أنهم يبحثون فيها كمصدر للتشريع ، والتشريع يثبت بالقول أو الفعل أو التقرير[2].

وعلى هذا يتبين سبب اختيار علماء اللغة مصطلح الحديث في الاحتجاج لقواعد النحو ، و عدم اختيار لفظ السنة ، فالسنة أكثر ما تميل إلى الجانب العملي التطبيقي ، أما الحديث فهو أميل إلى الجانب النظري التقعيدي ، والنحاة يبحثون في التراكيب اللغوية وليس في الأحكام الفقهية ، فيكون الحديث أنسب من السنة.

وأما الأثر فهو يتعلق بما روي عن الصحابة من أقوال أو أفعال أو تقريرات[3].

والخبر مرادف للحديث، وفي قول الخبر ما جاء عن غير النبي(صلى الله عليه وسلم)، وقيل بينهما عموم وخصوص، فكل حديث خبر من غير عكس[4].

يعد الحديث النبوي الشريف بعد كلام الله العزيز فصاحة وبلاغة وكان من الواجب أن يأتي بعده في صحة الاحتجاج به في علوم العربية كافة دون تمييز بينها ، لكننا وجدنا علماء العربية يحتجون به في الأدب والبلاغة واللغة والتفسير، ويترددون في الاحتجاج به في علمي الصرف والنحو، وذلك لأن هذين العلمين يعتمدان في وضع القواعد والأصول على ضبط أحرف الكلمات قبل التركيب وبعده ، وأن أي تغيير في البنية يؤدي إلى تغيير في المعنى وفي حكمها النحوي .

ولا أريد أن أتوسع في هذه القضية، فقد اعتنى كثير من الباحثين بقضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف عند النحاة بشكل عام ، وأفردوا لها فصولاً في كتبهم من بين هؤلاء الشيخ محمد الخضر حسين ، والأستاذ عبد الجبار علوان حيث أفرد فصلاً من كتابه "الشواهد و الاستشهاد في النحو" للاستشهاد بالحديث الشريف، كما أفرد الدكتور محمد عيد لموقف النحاة من مصادر الاستشهاد "الحديث" أحد موضوعات كتابه :« الرواية و الاستشهاد باللغة»، وتحدث محمد خير

---

[1] – ينظر: شمس الدين محمد السخاوي، فتح المغيث، مصدر سابق، ص 21.

[2] – ينظر : رمضان على السيد الشرنياصي ، المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، مطبعة الأمانة، ط2، 1403هـ، ص166

[3] – ينظر : محمد أبو الليث الخير آبادي، معجم مصطلحات الحديث، السابق، ص14.

[4] – ينظر: احمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، نزهة النظر في توضيح لجنة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مكتبة الملك فهد، المدينة المنورة، 1429-2008م، ص37.

الحلواني في سبع صفحات من كتابه "أصول النحو العربي" عن النحاة والحديث النبوي، وخديجة الحديثي التي كتبت بحنا بعنوان "موقف سيبويه من القراءات والحديث"، وكتابها موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف" وغيرها من الدراسات الجادة في هذا الموضوع[1].

وسأكتفي بتوصيف موجز لهذه القضية لأتوسع في المبحث الذي يليه في علل الاستدلال والأسباب السياقية التي جعلت نحاة الأندلس يرسمون لأنفسهم نهجا خاصا ونحوا مختلفا انطلاقا من هذه المصادر في الاحتجاج والعناية بها ، وبخاصة الحديث النبوي الشريف.

لم يلق الحديث النبوي الشريف العناية الكبيرة من قبل النحاة الأوائل كما لقيه القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء في قضية الاحتجاج ، فلم نجد في كتب النحاة والصرفيين ، والمقعدين إشارة إلى موقفهم من الاحتجاج به، حتى زمن أبي الحسن بن الضائع (ت 686هـ) ، وأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ).

وقد ذكر الدكتور محمود حسني ثلاثة أشياء يحتمل ان تكون هي السبب في سكوت الاوائل عن التصريح بموقفهم منه:

1) إن النبي (صلى الله عليه وسلم) . قال قولته المشهورة « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش» فلم يترك هذا الحديث مجالاً للنقاش و كأنها تجعل من الاحتجاج أمرا مسلما به كما هو الأمر مع القرآن الكريم.

2) إن الوضع في الحديث كثر و تزايد بحيث صعب هذا على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحدون الدقة أن يميزوا ما هو للرسول (صلى الله عليه وسلم) وما هو ليس له.

3) إن الحديث روي بعضه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي (ص) و إعراب غير إعرابه ، وتصريف في اللّفظ غير تصريفه، الأمر الذي – جعل هؤلاء يتحرجون في البث في هذه القضية[2].

وقد نقل السيوطي عن أبي الحسن المعروف بابن الضائع (ت686هـ) علل عدم احتجاج النحويين بالحديث بكونه مرويا بالمعنى : «وقال – أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل " : تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة – كسيبويه وغيره – الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولا

[1] – ينظر : خريجة الحديثي ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص 07-08.

[2] – ينظر – محمود حسني محمود ، احتجاج النحويين بالحديث ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س2، العدد المزدوج 3 و 4، ص42.

لو لا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللفظ كلام النبي (صلى الله عليهم) لأنه أفصح العرب»[1]

وكان ابن الصائع أول من نسب إلى ابن خروف – علي بن محمد بن علي بن محمد المتوفى (ت609هـ) الإكثار من الاستشهاد بالحديث[2]، لكن ابن الضائع لم يفصل في هذا الرأي حتى وجد رأيه هذا صدى عند تلميذه أبي حيان الأندلسي – محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبي حيان الغرناطي أثير الدين الأندلسي (ت 745 هـ) الذي جاء بعد ابن مالك الأندلسي أبي محمد جمال الدين المتوفى سنة (672هـ) صاحب الألفية والتسهيل الذي كان يكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي والاعتماد عليه في استنباط قواعد نحوية وصرفية جديدة استدركها على من تقدمه من النحاة البصريين والكوفيين وغيرهم ، فتعقبه أبو حيّان في شروحه لكتب ابن مالك ، مثل : منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل"، و مختصره " ارتشاف الضرب من لسان العرب".

إذ يقول في شرح التسهيل : «قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه ، وما رأيت أحدًا من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل ، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين الأحكام من لسان العرب المستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، وكمعاذ والكسائي والقراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس»[3].

وانطلاقا من كلام أبي حيان وابن الضائع صنف المتأخرون مذاهب النحاة المتأخرين في الاحتجاج بالحديث في النحو الى ثلاثة مذاهب:

1) مذهب المانعين مطلقا ويمثله ابن الضائع وأبو حيان الأندلسي للأسباب التي ذكرتها سابقا . وهي جواز النقل بالمعنى و وقوع اللحن في الحديث.

[1] – جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو، السابق ، ص 54.

[2] – ينظر السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، السابق، ص 54 .

[3] – أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، تح: حسن هنداوي دار القلم دمشق، ج5، ص 169، والسيوطي ، الاقتراح ، ص52. وعبد القادر البغدادي ، خزانة الأدب . تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة، ط4 (1418هـ – 1997م) ، ج1، ص05-06.

2) مذهب المجوّزين مطلقا و يمثله ابن خروف (ت609) ، و ابن مالك (ت 672هـ) ورضي الدين الاستراباذي (ت 688) شارح الشافية والكافية . الذي زاد على ابن مالك الاستدلال بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم[1]. وبدر الدين الدماميني (ت 828هـ)، وقبلهما أبو القاسم السهيلي (ت581هـ)[2] لكنه لم يستدل به مطلقا بل كان مقيدا بشروط سأشير إليها لاحقا.

3) مذهب المتوسطين، وقد وقف فيه أصحابه موقفا وسطا بين المانعين مطلقا والمجوزين مطلقا ، وكان المتحدث بلسانهم الشاطبي (ت890هـ) ، الذي أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها ، وقسم أنواع الحديث من حيث صحة الاحتجاج به إلى قسمين : القسم الأول : وهو الذي اعتنى ناقلة بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان و القسم الثاني هو الذي اعتني بلفظه لمقصود خاص

كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (صلى الله عليه وسلم) ككتابه لهمدان و كتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية ، وقد رد على ابن مالك الذي لم ينظر إلى الحديث على هذا الأساس وبنى الكلام عليه مطلقا ، يقول : « ولا أعرف له سلفاً الا ابن خروف ... والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بناه على امتناع نقل الأحاديث بالمعنى ، وهو ضعيف »[3] .

هذه هي مذاهب نحاة الأندلس في قضية الاستدلال بالحديث النبوي على قواعد النحو والصرف وسأفصل في المبحث الموالي كيفية استدلالهم بالحديث النبوي في المنجز النحوي لديهم استنادا إلى مدخلات سياقية صنعت الفارق لديهم من خلال هذه القضية.

[1] – ينظر: البغدادي ,الخزانة ، ج 1 ص 104 وتابعهم على ذلك ابن هشام الأنصاري ت (761هـ) : تلميذ أبي حيان والذي كان شديد المخالفة له، فقد أكثر من الاستشهاد بالحديث كثرة فاقت استشهاد ابن مالك. ينظر: خديجة الحديثة، موقف النحاة ، ص 22.

[2] – يرى صاحب نفح الطيب أنه توفي سنة (583هـ) ينظر : شهاب الدين المقري ، نفح الطيب ، تح: إحسان عباس ، دار صادر، بيروت (1388هـ – 1968م)، ج3، ص401.

[3] – ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ، ج1 ، ص 05.

المبحث الثالث: المدخل السياقي في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف عند نحاة الأندلس :

أشرت في المبحث السابق إلى مفهوم السياق بشقيه اللغوي وغير اللغوي ، وأنه يمثل نظرية متكاملة المعالم في الدرس اللغوي قديما وحديثا ، وعن أهميته في دراسة النص والفكر بشكل عام ، فلم يقتصر النحاة وغيرهم على النظر في بنية النص اللغوي ، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه ، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي.

وأن هذه الوظيفة ، وذلك المعنى لهما ارتباط وثيق الصلة بسياق الحال أو المقام، وما فيه من شخوص أحداث ، ظهر ذلك بخاصة عند نحاة الأندلس – الذين يمثلون النحو المغربي – في مقابل نحو المشرق ، إذ تشكل هذا الفكر النحوي المختلف عن نظيره المشرقي بالاعتماد على تلك المدخلات السياقية والمتمثلة في المرجعية الثقافية ، والخلفية الأيديولوجية والمذهبية، والبيئة الاجتماعية واللغوية والمكانية والزمانية .وتعد قضية الاستدلال بالحديث النبوي الشريف مظهرا واضحا صنع الفارق الجلي في المنجز النحوي لدى هؤلاء النحاة.

وسأحاول أن أشير إلى جل هذه المدخلات ومدى تأثيرها في عملية الاستدلال بالحديث النبوي الشريف لدى نحاة الأندلس من خلال إيراد بعض الشواهد والأمثلة عند بعض هؤلاء النحاة على سبيل التمثيل لا الحصر إذ لا يمكن بحال أن ندرس أي علم أو أي قضية من قضاياه منفصلة عن سياقها التاريخي والايديولوجي والمذهبي و الاجتماعي وحتى الطبيعي إذ تسهم هذه العناصر مجتمعة في تشكيل هذا التوجيه تشكيلا يتوافق وإياها ، ويستمد منها خصائصه و مميزاته.

1/ تأثير المذهب الظاهري في الاستدلال بالحديث النبوي الشريف:

إن الدرس النحوي الأندلسي لم ينفصل بحال عن الدرس الديني على مر العصور ، فقد كانت الغاية من دراسة اللغة والنحو هي خدمة الدرس الديني خوفا على ضياعه في بيئة غريبة ونظرا لحاجة العلوم الدينية إليهما، فقد ارتبطا بأصول النحو و علوم الحديث وعلم الكلام وغيرها ، ولعل أبرز هذا التأثر هو ذلك الحاصل بين النحو وبين الفقه وأصوله، سواء كان ذلك في الأصول أو الفروع.

الأمر الذي جعل نحاة الأندلس علماء موسوعيين، فالنحوي أديب ولغوي وفقيه وفيلسوف، كما يعود ذلك إلى الحظوة التي خص بها الفقهاء في الأندلس وعناية الحكام بهم وبخاصة أصحاب المذهب الفقهي الظاهري[1].

فعهد المرابطين امتاز بالعناية بعلم الفروع حتى أصبح في المسألة الواحدة آراء مختلفة حسب الظنون والأهواء وإهمال النظر في كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتجمد العقل عن الاجتهاد، وانصرف عن النصوص إلى الظنون، وعن الإبداع العقلي في فهم القرآن والحديث إلى الجدل وقوة الحافظة في استيعاب كتب الفروع، تماما كما هو الحال في النحو التقليدي ودراسته[2].

لذلك كان عهد الموحدين في القرن السادس عصر ابن مضاء القرطبي رد فعل لهذا الاتجاه التقليدي المتجمد وإذكاء لتلك الجذوة التي أوقدها ابن حزم (ت 456 هـ)، و انتصار الموحدين وثبتت ملكهم في المغرب والأندلس على يد عبد المؤمن بن علي (558 هـ) وأولاده تغير الأمر تماما من الناحية الفقهية، إذ طاردوا الفقهاء وأحرقوا كتب الفروع وكرهوا الظنون والفروض التي لا تسند إلى النصوص

وفرضوا العودة إلى النصوص القرآن والحديث والاجتهاد في فهمهما[3]، وأعلوا شأن الحديث فكثر المحدّثون[4].

وهكذا حقّق أمراء الموحدين خصائص المذهب الظاهري عمليا مع اختلافهم في اخفاء ذلك وإظهاره، تلك الخصائص التي قوامها العودة إلى النصوص لاستقرائها في عمق واجتهاد، وترك الآراء الشخصية والظنون التي لا فائدة فيها.

وبعد وسواء كانت آراء ابن حزم والظاهرية ناجمة عن موقف سياسي اجتماعي كما ذهب بعضهم أم يصدر فيها عن اقتناع بما أملاه عليه اطلاعه الواسع على أصول الشريعة، فإن الذي يهمنا من دراسة آرائه هو الوقوف على مدى تأثير هذه الآراء الفقهية في توجيه عناية نحاة الاندلس نحو نصوص القرآن والحديث النبوي الشريف، والاستدلال بها وتوجيه ذلك الاستدلال لإثبات قواعد النحو والصرف أم كان لبناء قواعد جديدة يسترك بها على من تقدم من النحاة.

وقد عدّ الدكتور محمد عيد الدافع الأندلس من جعل أبي القاسم السهيلي (581هـ) يكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ،بل عده أول من سبق إلى هذا العمل من قبل من ابن خلدون وابن مالك هو موقف ابن حزم الظاهري

---

[1] – ينظر: المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، 2ج، ص284

[2] – ينظر: المصدر نفسه، 2ج، ص284.

[3] – عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، مطبع برميل، ط1، 1881م، ص201-203.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، ص201-202.

من النحاة الذين عنوا بالإعراب من الشعراء المتكلمين ولم يعنوا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجعلوه حجة لهم استنباط القواعد، ومنذ ذلك الحين سرت في علماء تلك البلاد –الأندلس– عادة جديدة وهي

أن يجعلوا من لغة الحديث موردا جديدا للاستقراء ولاستنباط قواعد العربية[1].

وعلى الرغم من نبذ الأندلسيين لكتب الفروع سواء المذهب المالكي إلا أنهم امتازوا بالانفتاح على الآخر وسعة الفكر وقد كان السهيلي مثلا مالكي المذهب إلا أن يوسف أبي يعقوب بن عبد المؤمن بن علي مؤسس الدولة الموحدية استدعاه إلى حضرته، فأقام بها نحو ثلاث سنين وأجزل له العطاء –كما تذكر أغلب المصادر–[2].

وما يمكن أن نستخلصه من أهمية المذهب الفقهي وأثره في تعزيز عملية الاستدلال بالحديث في النحو الأندلسي، وعلى الرغم من العلاقة الوطيدة بين علمي النحو والفقه أو بين أصول النحو وأصول الفقه إلا أنها لم تؤثر في توجهات كل النحاة الأندلسيين في الاستدلال بالحديث النبوي على الأقل في مرحلة النضج الفكري للدرس النحوي، هذا إذا استثنينا ابن حزم وابن مضاء الظاهريين، إذ كان المذهب الظاهري يشن حربا على المذاهب الأخرى في الأندلس.

ومنها المالكية المذهب الأكثر انتشارا في شبه الجزيرة آنذاك، وإن محاولات التجديد في الأصول فقها ونحوا ترجع في الأصل إلى موقف فقهي هو المذهب الظاهري، فإن أسئلة التغيير التي طرحت جاءت نتيجة لموقف مذهبي عام منها قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في النحو.

كما نلخص ذلك إلى أن موجة التغيير لم تكن فقط موجة مذهب ظاهري، لأن التجديد لدى هذه البيئة هو في الحقيقة تعبيرا عن تطور للنحو أدت إليه أوضاع ثقافية واجتماعية وفكرية ولغوية خاصة لم تجتمع من قبل في ركن آخر من البلاد العربية، إنه نضج من نوع آخر لمفاهيم النحو وإن لم يختلف عنه في الأصول والمبادئ ونجد ذلك باديا من خلال النزعة التعليمية في النحو.

2/ النزعة التعليمية وقضية الاستدلال بالحديث النبوي الشريف:

عندما فتح المسلمون الأندلس شمّر علماؤها على سواعدهم يريدون أخذ النحو عن علماء المشرق، فلاحظوا صعوبة هذا العلم، وما علق به من شوائب، فعمل فريق منهم على تخليص هذا العلم مما أقحم فيه من فلسفات غريبة عنه. وكان

[1] – ينضر: محمد عيد، أصول النحو العربي، السابق، ص53–54.

[2] – ينظر: أبو العباس بن خلكان، وفيات الأعيان، أنباء أهل الزمان، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، دط، 1968م، ج3، ص144.

مقصدهم من وراء ذلك هو التيسير على طلبة العلم، ولكي تتمكن الشعوب المستعربة والجماعات العربية التي ابتعدت عن قواعد هذا العلم وأحكامه من فهمه بيسر وسهولة[1].

ويمكن أن نجد عدة عوامل دفعت علماء الأندلس إلى تيسير النحو وتخليصه مما علق به من شوائب عبر العصور وساهمت في بلورة هذه النزعة التعليمية والتي تعد مدخلا سياقيا ، وعنصرا من عناصر سياق الحال أهمها:

1/ اختلاف الأجناس التي كانت تسكن الأندلس في الدولة الإسلامية وصراع اللغات فيما بينها، فهناك العرب الفاتحون الذين جاؤوا حاملين لغتهم ذات الصبغة اليمنية[2]، وهناك أيضا البربر الذين كانوا يشكلون النسبة العظيمة من جيش "طارق بن زياد" فاتح الأندلس، وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك عرب في جيش "طارق بن زياد" لكنهم كانوا قلة قليلة، وهناك أيضا اليهود الذين كانوا موجودين قبل الفتح الإسلامي وقد رحبوا بالفاتحين ليخلصوهم من ظلم القوطية[3].

2/ لقد كان العرب يسعون لنشر العربية في الأندلس لأنها لغة القرآن الكريم والحديث النبوي، ولا يُتعلم الدّين دون تعلّمها، لذلك وجد علماء الأندلس أنّه من الواجب عليهم أن يقدموا اللغة العربية بشكل مبسط وميسر بعيدا عن التعقيد.

3/ البعد الجغرافي بين الأندلس والمشرق العربي مولد النحو، إذ لم يكن أمامهم سوى اللجوء الى تبسيط تلك المصنفات النحوية المشرقية حتى تنسجم تلك القواعد مع العقلية الأندلسية المتنوعة القوميات واللغات[4].

4/ دعوة عدد من العلماء إلى تبسيط النحو العربي لاعتقادهم أن النحاة قد أفسدوا النحو بتعليلاتها وشروحاتهم كما فعل ابن حزم الظاهري، وابن رشد.

أما ابن رشد فقد ظهر رأيه في تبسيط النحو في كتابه "الضروري في علم النحو" الذي ألفه وجعل غرضه إعادة بناء النحو وفق الترتيب الذي هو مشترك بين جميع الألسنة.[5]

كما تجدر الإشارة إلى أنه من أهم الوسائل التعليمية التي اتبعها العلماء من أجل تسيير تعليم النحو وتذليل صعوباته نظم المتون النحوية كألفية ابن مالك في النحو وابن معطي، وأن هذه النزعة إلى التسيير خاضعة لأسباب سياقية كتعرّض

---

[1] – ينظر: فادي صقر عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، مذكرة ماجيستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ص20.

[2] – ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح الاسلامي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1967م، ص29.

[3] – المرجع نفسه، ص26.

[4] – فلادي صقر عصيدة، جهود نحاة الأندلسيين في تسيير النحو العربي، ص24.

[5]– ينظر: محمد عابد الجابري، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط– المغرب، 2002م، ص 01.

الأندلس للويلات والنكبات، ولم تكن هذه المتون وسيلة لحفظ اللغة من الضياع فحسب، بل من الغزو الجديد القادم المتمثل في الفساد الذي أصاب الأندلس، لأن طباع أهل الحضر اللحن لاختلاطهم بالأعاجم.[1]

ثم إن تلك النزعة التعليمية وسّعت من باب الاعتداء بالمسموع والابتعاد عن الجدل النظري والتعليل الفلسفي، فابن مالك مثلا يحترم المسموع مهما كان قليلا ويقيس عليه دون تحرُّج، ولم يكن يراعي البصريين الذين وضعوا قواعدهم على الأعمِّ الأغلب من النصوص وأهملوا القليل منها وسمُّوه شاذًّا، أو أوَّلوه حتى تنطبق عليه القاعدة، فأكثروا من التعليل الجدلي له.[2]

لذلك بلغ استدلاله بالحديث النبوي الشريف الذروة خاصة في كتابه "شواهد التوضيح"، إذ ذكر الأحاديث التي يشكل إعرابها، وذكر لها وجوهًا تبيِّن أنها من قبيل العربي الفصيح[3]، كما أكثر من الاستدلال به في كتابه "شرح التسهيل"[4] إكثارًا ضاق به أبو حيان – شارح التسهيل- غير مدّة، فقال: « وقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأينا أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ... »[5]

وفي حقيقة الأمر يعد هذا من حسنات ابن مالك ويحسب له، فقد أضاف إلى الدراسات النحوية مصدرًا ثريًا من مصادر الاحتجاج –كما سأبيّن في البحث الموالي-

ومن الذين نزعوا هذه النزعة نحو التيسير في النحو نذكر أبا علي الشلوبين أو الشلوبيني (ت 645 هـ) إذ ابتعد عن التأويل المتكلف في إخضاع النصوص، والتعليل المبالغ فيه وهو مالكي المذهب مذهب الأثر وأهل الحديث، إذ كان يعد القرآن الكريم أوّل مصادر الاحتجاج وكذا قراءاته وحتى الشاذ منها.[6]

أما الحديث النبوي الشريف فقد كثر عنده الاستدلال به دون تحرُّج أو اشتراط، ففي حواشيه على المفصَّل استدلَّ بثمانية عشر حديثًا.[7]

كما تجدر الإشارة إلى أن أبا علي الشلوبيني يكن احترامًا شديدًا للحديث النبوي الشريف عند استشهاده به، ففي شرحه لعبارة الزمخشري (ت 538 هـ) في أنواع البدل، حيث قال هذا الأخير بأن من أنواع البدل :«ما لا يصدر عن رؤية

---

[1] – ينظر: مصطفى الشكعة، الأدب الأندلسي موضوعاته وفنونه، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، 1974م، ص 505.

[2] – ينظر: سعد الأفغاني، في أ؟صول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407هـ – 1987م، ص 205- 206.

[3] – إذ يحتوي هذا الكتاب على: مائة وثمانين حديثا في واحد وسبعين بحث.

[4] – إذ يحتوي على: اثني عشر ومائتي حديث مضاف إليها أقوال الصحابة.

[5] – ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 44 نقلا عن أبي حيان في التذييل والتكميل.

[6] – وقد تأثر بأستاذه السهيلي (581 هـ) بوصفه قارئا يعتمد القراءات أصلا في الاحتجاج أيضا.

[7] – وهو مصنف محدود الحجم.

وفطانة»[1] فردَّ عليه الشلوبيني بقوله: «إذا كان المراد به الإضراب كما ذكر سيبويه فلا يمتنع أن يصدر عن رؤية وفطانة أو منه قوله صل الله عليه وسلم: «إن المصليّ ليُصليّ الصلاة فيكْتَبُ له نصْفُهَا، ثلُثُها، رُبُعها، خُمْسُها، سُدُسُها سُبعُها، ثمنُها، تُسعُها، عُشرُها»[2]، هذه كلها أبدال إضراب».[3]

إلّا أن الشلوبيني لم ينْسَق تمامًا وراء النصوص – إذ كان كغيره من نحاة الأندلس- نتاج مزيج من التأثيرات، فقد تعددت اتجاهات متباينة جعلته – مع احترامه للمسموع – يحافظ على بعض المعيارية في الأحكام.

ونخلص من هذا المدخل السياقي والمتمثل في النزعة التعليمية عند نحاة الأندلس وأثرها على عملية الاستدلال بالحديث النبوي الشريف إلى أنها مستمدة في الواقع من طبيعة البيئة الأندلسية على اختلاف أجناسها ولغاتها، وأن السعي إلى تبسيط اللغة غرضه الأساس هو فهم الدين الجديد بأيسر الطرق، كما أسهم الموقع الجغرافي والمذهب الظاهري الفقهي الذي كان يدعو إلى تبسيط النحو وتيسيره اعتقادًا منهم أن النحاة الأوائل قد أفسدوا النحو بكثرة التعليلات، فدعوا إلى الاكتفاء بالعلل التعليمية التي تتماشى وواقع اللغة، والاعتداد بالمسموع وإن قلَّ.

3. السياق المكاني والزماني: (طبيعة البيئة الأندلسية) والاحتجاج بالحديث النبوي في النحو:

يعد السياق المكاني الذي تمثله البيئة بكل مظاهرها ومميزاتها وانعكاساتها عاملًا أساسيًا في تشكيل الشخصية العلمية الأندلسية وهذا يساعد على دراسة نحوهم دراسة موضوعية.

إذ تعددت الأوصاف التي وصف بها نحو الأندلس، فمن قائل إنه نحو الثورة، أو نحو التيسير أو نحو التجديد، لكن مهما تعددت الأوصاف وتباينت، فإن هناك شبه اتفاق بين العلماء على أن النحو الأندلسي تكلم بلغة مختلفة إلى درجة كبيرة على النحو العربي في بلاد المشرق، واتسّم بسمات لا نجدها إلّا في هذا النحو.

وبدا هذا التميز واضحًا على الخصوص، مع نحاة الأندلس خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين، إذ عرف الدرس النحوي في الأندلس ازدهارًا كبيرًا، وعناية واسعة في هذين القرنين، فقد عرف هذا القرنان اجتهادات نحوية أعطت للدرس النحوي في الأندلس خصوصية ونفسًا آخر، من العلماء من جعل قضية الاحتجاج بالحديث النبوي عند نحاة الأندلس من بين العوامل التي صنعت هذا الفارق، إضافة إلى النظر إلى نشأة النحو بالأندلس وقضية التعدد اللغوي.

---

[1] – الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، (1425 هـ – 2004م)، ص 122.

[2] – الحديث، أخرجه بن بلبان الفارسي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حيان، مج 03، ص 48 – 85، حديث رقم: "1885".

[3] – أبو علي الشلوبيني، حواشي المفصل للزمخشري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1406 هـ – 1982م، ص 400.

أما بالنسبة إلى نشأة النحو في الأندلس تشير أغلب المصادر أن مساره يختلف بشكل كبير عن مساره في المشرق، بوجود مذهبين نحويين هما المذهب البصري والمذهب الكوفي، إذ تحكي الروايات التاريخية أن النحو الكوفي استفرد ببلاد الأندلس لعقود طويلة لم يشاركه فيها النحو البصري، ولهذا كانت له كلمته ورأيه وقراءاته الخاصة للنصوص المؤسسة للنحو العربي ككل، وأما النحو البصري فقد تأخر دخوله إلى بلاد المشرق، وذهب شوقي ضيف إلى أن النحو الأندلسي جمع أنماط النحو السابقة البصري والكوفي والبغدادي وشكل ما يطلق عليه بالنحو الأندلسي.[1]

وقد يكون هذا صحيحًا لو أن النحو الأندلسي كان نسخة طبق الأصل للنحو في المشرق، ولكن اختلاف النحو الأندلسي يجعلنا نبحث عمَّا هو مختلف فيه، وعن عوامل هذا الاختلاف.

أما التعدد اللغوي في الأندلس فقد عرف هذا المجتمع واقعًا لغويًا مختلفًا — استثنائيًا- تميّز بتعايش ألسنة مختلفة في بيئة واحدة ويظهر ذلك من خلال آثار موثقة أدبية وغير أدبية.[2]

وكذلك ما عرفته من عدم التردد في استعمال الأداء الدارج إلى جانب الفصيح، وكذلك عناية النحاة واللغويين بلغات أخرى كالعبرية واللاتينية إلى جانب العربية، وما وجدناه في هذه البيئة من ميل بعض العلماء إلى تخليص العربية من بعض المعتقدات الدينية المسلَّم بها في التقليد السابق، ومن ذلك تفضيل العربية على غيرها والقول بأنها لغة أهل الجنة.[3]

ونلاحظ مما سبق أن التعدد في الاستعمال اللغوي والانفتاح على الآخر بكل أبعاده المعرفية انعكس على شخصية الأندلس.[4]

أما كثرة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف والاستدلال به عند نحاة الأندلس فتعدُّ سمة من سمات هذا النحو، صحيح أنه ليس بدعًا عندهم، إلّا أنهم أكثروا منه وهو الأمر الجديد عندهم، بدليل قول أبي حيان الأندلسي: « إن الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب كأبي عمروا بن العلاء وعيسى بن عمرو الخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي ..... من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك».[5]

---

[1] – ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط 8، ص 292.

[2] – ويظهر ذلك من خلال آثار كثيرة تمزج لغتين أو أكثر، مثل فنّي الزجل والموشَّح.

[3] – ينظر: عبد المنعم حرفان، التجديد والتقليد في نحو الأندلس، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي عبد الله، المملكة المغربية، ع 192، س 35، ص 13/12.

[4] – وخير مثال على هذا التعدد مبحث الممنوع من الصَّرف لأنه يجمع لائحة من المعطيات المتنوعة، والظواهر اللهجية ، وكذلك يقوم على اختيارات نظرية وتطبيقية تمسُّ قوام النحو اللغوي، كالسماع والقياس، والعربي والأعجمي، ومفاهيم تتعلق بالتعميم والتعليل والأصل والفرع.

[5] – ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص 52، والبغدادي، الخزانة، ج1/ ص 06/05.

المبحث الثاني: النحاة المحتجون – نماذج مختارة –

I. أبو القاسم السُّهيلي:

السهيلي عالم رحب الأفق ثاقب الفكر واسع الثقافة لم تحبسه اللغة على أن يبرع في علوم أخرى كالحديث والفقه والتفسير، صاحب أسلوب علمي مشرق.[1]

ألّف كتابه "الروض الأُنُف" في السيرة النبوية، وهذا يدل على معرفته بالأحاديث النبوية، كما ألف كتابه "الأمالي" وهو أمالٍ في أربع وسبعين مسألة هي أجوبة له على ابن قرقول، وتتناول مشكلات وقعت في الحديث وكذا كتاب "نتائج الفكر في النحو" الذي حوى الكثير من الشواهد الحديثية تدل على عنايته الفائقة به فقها واستدلالًا.

ومن شواهد استدلاله بالحديث نذكر مسائل من باب التمثيل لا الحصر:

1/ مجيء «نَعَم» بدلا من «بلى» في جواب الاستفهام، قياسًا على قوله تعالى: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَلُوا بَلَى» ولم يقولوا نعم قال: «وإن كان الكلام ليس باستفهام على الحقيقة بل تقرير على إثبات، فإن قيل هل من شاهد آخر على الوجه الآخر الذي زعمتم أنه ليس بجيد ؟ قلنا: نعم، حديث رواه أبو عبيد في «شرح الغريب» وهو أن المهاجرين قالوا: إن الأنصار قد أوونا، وفعلوا معنا وفعلوا، فقال لهم: ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم قال: فإن ذلك» أي « إن ذلك شكر لهم» هكذا صحَّت الرواية بـ "نعم".[2]

2/ وضوع ضمير النصب المنفصل "إياه" موقع الاسم المرفوع بحديث «من خرج إلى المسجد ليصلي الضُّحى لا يخرجه إلّا إياه» موقع المرفوع، يقول: «وهذا كله لا يجوز في الظاهر المعرب، ويجوز في المضمرات ... وإن خولف بها لم يبعد».[3]

3/ المعهود في كلام النبوة حذف المنعوت لا ذكره:

---

[1] – للتوسع في معرفة حياة السهيلي العلمية وفكرة النحوي ينظر رسالتي في الدكتوراه حول نظرية السياق وأثرها في الفكر النحوي الأندلسي واتخذت من السهيلي أنموذجًا للبحث.

[2] – أبو القاسم السهيلي، الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه، تح: إبراهيم البنَّا، مطبعة السعادة، 1970م، ص 46.

[3] – الأمالي ص 40-42

قال في مسألة «عمل المصدر» وأما قوله « شهادةُ القومُ» إن كانت الرواية بتنوين الشهادة، فهي على إضمار مبتدأ، كأنه قال: « هي شهادة» والقوم مرتفع بالابتداء، و"المؤمنون" نعت له أو بدل، وما بعده خبر، ويضعف عندي هذا الوجه، لأن المعهود في كلام النبوءة حذف المنعوت في هذا النحو: نحو قوله: « تتكافأ دماؤهم».[1]

« المؤمنون هيِّنُونَ ليِّنُونَ» و « المؤمنُ غرٌّ كريمٌ» لأن الحكم متعلق بالصفة فلا معنى لذكر الموصوف.[2]

وسأكتفي فيما يأتي بذكر المسألة وما يستدل عليها من حديث:

4/ الجزم على جواب الأمر: بحديث اليهودي: «لا تسألوه لا يجيء بأمرٍ تكرهونه»[3] وحديث «خلِّلُوا بين أصابعكم لا يخلِّلُها اللهُ بالنارِ»[4]

5/ حذف جواب "لو" لدلالة "الواو" عليه: بحديث: « التمس ولو خاتمًا»[5] أي أمره بالالتماس أمرًا مطلقًا، فلما خشي أن يُتوهم خروج خاتم حديد لحقارته عن المتلمسات أكد دخوله فيها بـ "الواو" المدخلة ما بعدها فيما قبلها.[6]

6/ إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها: بحديث: « شثن الكفَّيْنِ طويلُ أصابِعِه»[7]

وجل الأحاديث التي استدلَّ بها ممَّا لم يسبق إلى الاحتجاج بها عند سابقيه من النحاة، كما أنّ اطلاعه على هذه الأحاديث كان نتيجة استقراء للحديث النبوي لاستخراج ما جاء منه مطابقا للموضوع الذي يتحدث فيه، ويعتمد عليه في وضع قواعد جديدة تخالف ما ذهب إليه النحاة أو يجوِّز ما منعوه اعتمادًا عليها.

II. ابن خروف (ت 609 هـ):

عدّ أبو الحسن بن الضائع ابن خروف أوّل من أكثر الاحتجاج بالحديث، ونقل عنه من جاء من بعده من النحاة والباحثين هذا القول، إلا أن تلميذه أبا حيان فقد عدَّ ابن مالك أوّل المكثرين الذين بنوا القواعد معتمدين عليه.

المبحث الثالث: الاستدلال بالحديث النبوي عند ابن مالك الأندلسي (ت) و المنحى السياقي:

هو جمال الدين محمدبن عبد الله الطائي الجياني، بدأ دراسته في بلده بحفظ القرآن و دراسة القراءات و الفقه و النحو على مذهب الإمام مالك.(1)ينظر ترجمة ابن مالك في: محمد علي بن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1(1427هـ_2006م). ج1، ص159.

---

[1] – أخرجه: أبو داود، في السنن، ح رقم 4734، وأحمد، في المسند، ح رقم 993.

[2] – السهيلي, الأمالي، ص 87.

[3] – أخرجه البخاري، في صحيحه، ح رقم 125، ص 4724.

[4] – أخرجه الطبراني، في المعجم الأوسط، ح رقم 2674.

[5] – أخرجه البخاري، في صحيحه، ح رقم 5121، ومسلم، ح رقم 1425.

[6] – السهيلي، الأمالي، ص 97- 98.

[7] – أخرجه الترمذي، في سننه، ح رقم 363.

وقد هيّأت له ثقافته الواسعة و نبوغه في العربية و القراءات أن يتصدّر حلقات العلم في "حلب"، و يلتف حوله طلاب العلم حتّى صار إماما في القراءات و عللها. متبحّرا في علوم العربية متمكّنا من علم النّحو و الصّرف لا يباريه فيهما أحد، حافظا لأشعار العرب ،ألّف المؤلفات الكثيرة من ذلك كتابه:"التسهيل"، ونظم الكافية" المعروف بالألفية ، وكتاب:"شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" الذي ألّفه لتوضيح ما أشكل من ألفاظ الحديث في صحيح البخاري.

ويعدّ ابن مالك من أكثر المحتجين بالحديث النبوي الشريف إلى جانب السهيلي و ابن خروف وغيرهم، ولعلّ هذه الكثرة في الاحتجاج به تعود إلى الصرخة التي أطلقها ابن حزم الظاهري فقد هاجم النحاة الذين عنوا بالأعراب من الشعراء و المتكلمين ، ولم يعنوا بالحديث الشريف ، ولم يجعلوه حجة في استنباط القواعد ، فالنّبي –صلى الله عليه وسلّم– أفصح العرب لسانا وأقواهم بيانا و أحسنهم بلاغة. وهذا ما خلق لديه الجنوح نحو التيسير في النحو و النّزوع نزعة تعليمية يمكن عدّها مدخلا سياقيا وجّه لديه كثرة الاستدلال بالحديث النبوي و الاعتداد به أصلا من أصول إثبات القواعد النحوية و الصرفية ، هذه النزعة التي تميل إلى الاعتداد بالمسموع وتقيس عليه، وإن كان قليلا.

وإن لم يكن –رحمه الله–يعتمد في استدلاله للموضع على الحديث وحده،بل كان يعضده بما جاء في القرآن و كلام العرب ، وأحيانا يعتمد على الحديث فقط كما اعتمد على أقوال الصحابة أيضا. وكان في أحيان كثيرة يورد أكثر من حديث واحد للاستدلال على الموضع الواحد.

و يتّضح من خلال كتابه التسهيل أنّ منهجه في الاستدلال بالحديث يمكن حصره في أربع نقاط أساسية:

1-إمّا أن يكون استدلاله به حجة يقيس عليه و يحتجّ لمذهبه.

2-و إمّا أن يستدلّ به شاهدا ، حيث يذكر القاعدة و يستشهدلها لما جاء في الحديث.

3- أو يستدلّ به فيغلب على منهجه التمثيل.

4-أو يأتي به حجة من الحجج التي احتجّ بها النحاة لمذهبهم، ثمّ يعطي رأيه في ذلك المذهب أو يبيّن الحديث من حيث حجّيّته.

فمن الأوّل: استدلاله بحديث:"من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه و لا تكنوا"[1]، حجة يعتمد عليها في رأيه حول " هن "كونها تجري مجرى"يد"في ملازمة النقص أفرادا و إضافة، وفي إعرابها بالحركات و ليس كما ذكرها

[1] – أخرجه أحمد، في المسند،ح رقم 21236,ص1520.

النحويون مع الأسماء الخمسة فيوهم ذلك مساواتها لهم في الاستعمال.[1]

استدلاله بحديث :" فإنّ اللهملّككم إيّاهم ، ولو شاء ملّكهم إيّاكم"على جواز انفصال هاء أعطيتكه " وما جرى مجراها.

- استدلاله بحديث:" إيّاك أن تكونيها يا حميراء"، وحديث :"أن يكنه فلن تسلّط عليه وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله"[2] .

حجّة لمذهبه الذي اختار فيه رجحان اتّصال هاء :"كنته".

- استدلاله بحديث:"لعن أو غضب على سبط من بددني إسرائيل فمسخهم" في تأييد مذهب إعمال العامل الثاني في حال ورد عاملان في معمول واحد و اتّخذاه حجّة و شاهدا على ذلك.[3]
- استدلاله بحديث:"فأمطرنا من جمعة إلى جمعة"[4] على جواز استعمال :"من" في الزمان.[5]
- استدلاله بقول عائشة رضي الله عنها أنّ النبيّصلى الله عليه وسلّم كان يصلّي جالسا فيقرأ و هو جالسا ، فإذا بقي من قراءته نحوا من كذا"[6]

على جواز وقوع "من" في الإيجاب و جرّها المعرفة[7].

ومن الثاني:

–استدلاله بالحديث:"**إنّ لله أهلين من النّاس**"[8]

_ استدلاله بحديث :" يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل و ملائكة بالنّهار"[9] على نوائب الضمة النّون الكائنة في فعل اتّصل به ألف الإثنين ، و واو الجماعة و ياء المخاطبة ، والألف و الواو يكونان ضميرين وغير ضميرين ، أي قد يكونان علامتي تثنية و جمع مطلقا لعاقل و غيره على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة.

---

[1] – ابن مالك , شرح التسهيل, ج1,ص44.

[2] – أخره البخاري , في صحيحه,كتاب الجهاد والسير باب:"كيف يعرض الاسلام على الصّبيّ", ص752–753.

[3] – ابن مالك شرح التسهيل ,ج2, ص168.

[4] – أخرجه البخاري, في صحيحه,كتاب : الاستسقاء,ص247.

[5] – ابن مالك, شرح التسهيل,ج1, ص44.

[6] – أخرجه مسلم, في صحيحه,كتاب:"صلاة المسافرين و قصرها", باب:جواز النافلة قائما أو قاعدا....,مج1,ص331.

[7] – ابن مالك,شرح التسهيل, ج3,ص138.

[8] – أخرجه أحمد , في المسند,ح رقم:13542.على جمع "أهل" جمع مذكر سالم و إن لم تستوفى تلك الشروط. ابن مالك , شرح التسهيل, ج3. ص82.

[9] – أخرجه البخاري, في الصحيح. ح رقم555. باب:" فضل صلاة العصر", ص143.

وهي لغة "أكلوني البراغيث"، وقد سماها ابن مالك لغة يتعاقبون تأسّيا بالحديث الشريف، و استعمل هذا المصطلح في مواضع كثيرة من كتبه.

ومن الثالث:

- بحديث:" أقرب ما يكون العبد من ربّه و هو ساجد"[1] لوقوع الجملة الإسمية المقرونة بواو الحال موقع خبر كان[2].
- أتى بحديث:" مسكين مسكين رجل لا زوج له"[3] كمثال لأحد مواضع تقديم الخبر على المبتدإ[4].
- **و من الرابع:** وإن كان في مواضع قليلة جدا:
- احتجاج ابن الأنباري بحديث:" الأيادي ثلاث ، فيد الله تعالى العليا ، ويد المعطي و يد السائل السّفلى إلي يوم القيامة"[5] ، في باب إعراب المثنى و الجمع على حدة في مسألة من مسائله[6].
- اتّخاد الفرّاء حديث:" وأنهاكم عن القيل و القال" كدليل قاس عليه نقل " الآن" من آن"[7] .
- ويكفي في هذا المقام إيراد هذه الأمثلة من جملة أمثلة كثيرة جدّا في كتبه المختلفة رصدتها خديجة الحديثي في كتابها :"موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف " إلي أزيد من مائة موضع و خاصة في شرح التّسهيل ، وشواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، فقد وجّه فيه أحاديث وردت في صحيح البخاري فيها خروج عن ظاهر القواعد الموضوعة، أمآ عامة الأحاديث الواردة فيه فقد ذكرها بطريقة تدلّ على أنّه استقرأ ما في صحيح البخاري من أحاديث في أبواب النحو المتّفق عليها أو المختلف فيها، أو التي رجح هو فيها هو أوجه إعرابية رجّح النحاة غيرها.

- وفي آخر هذا المبحث نخلص إلى أنّ هذه النزعة التعليمية و الصّرخة الظاهرية التي دعت إلى الاتّجاه نحو المسموع و العناية به أشدّ العناية حفظا لهذا الدين و تيسيرا لأحكامه بتعلّم هظه اللغة التي تعدّ من وسائل الفهم، جعلت من نحاة الأندلس وبشكل خاص عند ابن مالك الجيّاني يثبت قواعد لم يقل بها السّابقون و لم يجيزوها ، أو أجازوها في الشّعر دون النّثر.

---

[1] – أخرجه مسلم ، في صحيحه، كتاب الصلاة، باب :"ما يقال في الرّكوع و السّجود", مج1, ص222.

[2] – ابن مالك , شرح التسهيل, ص278.

[3] – أخرجه الطبراني ,في المعجم الأوسط,ح رقم:6589, ج6,ص348.

[4] – ينظر: ابن مالك, شرح التسهيل, ص298.

[5] – أخرجه أبو داوود, في السّنن, كتاب الزّكاة , باب في : "الاستعفاف", ج3, ص87.

[6] – ابن مالك , شرح التسهيل , ص 60.

[7] – شرح التسهيل, ج2, 220.

– كما نلاحظ على جملة الأحاديث التي استدلّ بها أنّه لم يقتصر على أحاديث معيّنة كأحاديث الصّحاح مثلا، أو أنّه اقتصر على أحاديث ذات شروط معينة في روايتها أو سندها أو لفظها ، بل إنّه يجوّز الاحتجاج بالحديث مطلقالا يفرّق بين سند و آخر ، ولا بين رواية و أخرى، وكان يبني القواعد الجديدة و يستدرك على النحويين وكأنّه منع الرواية بالمعنى ، أو الوثوق بجميع الروايات و الرّواة.

خاتمة:

خلص البحث إلى النّقاط الآتية :

– لم تكن موجة التغيير في النحو الأندلسي نابعة فقط عن موجة مذهبية ممثلة في المذهب الظاهري ، لأنّ التجديد لدى نحاة هذه المرحلة هو في الحقيقة تعبير عن تطور للنحو أدّت إليه أوضاع ثقافية و اجتماعية و لغوية وبيئية خاصّة، لم تجتمع من قبل في ركن آخر من البلاد العربية، بل هو نضج من نوع خاص لمفاهيم النّحو، وإنّ هذا الاختلاف لم يكن في الأصول و المباديء، بل في النّظرة إلى تلك الأصول و توجيهها ، من ذلك النظرة إلى مصادر الاحتجاج وبخاصّة الحديث النبوي الشريف الذي عدّ سمة من سمات النّحو الأندلسي وخاصية تجديدية في هذا النحو.

–وجدنا أنّ نحاة الأندلس كالسّهيلي و ابن خروف و ابن مالك و من جاء بعدهم قد توسّعوا في الاستدلال بالحديث الشريف ، و اعتمدوه في وضع قواعد جديدة ، أو استدراك على ما وضعه الأوائل من النحاة، أمّا ابن مالك فاستدلّ به مطلقا دون شروط أو قيود ، وهذا ما جعل أبا حيان يردّ عليه ، وكذلك الشاطبي و غيره من المتأخّرين الذين وضعوا شروطا للاحتجاج به ،كالبدر الدماميني وابن الطيب المغربي،و قد رتّبها الشيخ محمد الخضر حسين وزاد عليها ، وأقرّها مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

–وليس زعم أبي حيّان و تحامله على ابن مالك في هذه القضية بشيء ، فهذا الاتّجاه يعدّ من حسنات ابن مالك ويحسب له،فقد أضاف إلى الدراسات النحوية مصدرا ثريّا من مصادر الاحتجاج.

– يعد النحو الأندلسي النّحو الذي يمثّل النّحو المغاربي بشكل عام في مقابل النّحو المشرقي، فقد تبنّى المغاربيون هذا النّحو وبخاصة نحو ابن مالك الذي شاع في البلاد العربية مشرقا و مغربا، و بخاصة منظومته "الألفية".

قائمة المراجع:

1) أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، نزهة النظر في توضيح لجنة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مكتبة الملك فهد، المدينة المنورة، 1429-2008م.

2) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط6(1427هـ-2006م).

3) ألبير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح الاسلامي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، 1967م.

4) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1 (1373هـ - 1957م).

5) البغدادي، خزانة الأدب.

6) تمام حسان: أصول النحو وأصول النحاة، مجلة المناهل، إصدار وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، المغرب، ع 10، س4، 1397 هـ - 1977م.

7) تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3(1418هـ_1998م).

8) جلال الدين السوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية وعلاء الدين عطية، دار البيروتي دمشق، ط2، 1427هـ-2007م.

9) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، تح: حسن هنداوي دار القلم دمشق.

10) خريجة الحديثي ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف.

11) رمضان على السيد الشرنياصي ، المدخل لدراسة الفقه الإسلامي، مطبعة الأمانة، ط2، 1403هـ.

12) الزمخشري، أساس البلاغة، تح، محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان،1998م.

13) الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، (1425 هـ – 2004م).

14) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، دط(1975م).

15) سعد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1407هـ – 1987م.

16) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية . 1414هـ-1994م.

17) شمس الدين بن عبد الرحمان السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تح: عبد الكريم بن عبد الله الخضير ومحمد بن عبد الله بن فهد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط1، 1426هـ.

18) شهاب الدين المقري ، نفح الطيب ، تح: إحسان عباس ، دار صادر، بيروت (1388هـ – 1968م)، ج3، ص401.

19) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط 8.

20) أبو العباس بن خلكان، وفيات الأعيان، أنباء أهل الزمان، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، دط، 1968م.

21) عبد القادر البغدادي ، خزانة الأدب . تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة، ط4 (1418هـ – 1997م).

22) عبد الله بن يوسف الجديع ، تحرير علوم الحديث ، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان ، ط1، (1424هـ- 2003م).

23) عبد المنعم حرفان، التجديد والتقليد في نحو الأندلس، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي عبد الله، المملكة المغربية، ع 192، س 35.

24) عبد الواحد المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، مطبع برميل، ط1، 1881م.

25) علي أبو المكارم ، اصول التفكير النحوي ، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م.

26) أبو علي الشلوبيني، حواشي المفصل للزمخشري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1406 هـ – 1982م.

27) علي بن محمد الشريف الجرجاني: التعريفات تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د ط.

28) أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان الشهر زوري، علوم الحديث، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، سورية، دط .

29) فادي صقر عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، مذكرة ماجيستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

30) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،(1426هـ-2005م).

31) أبو القاسم السهيلي، الأمالي في النحو واللغة والحديث والفقه، تح: إبراهيم البنَّا، مطبعة السعادة، 1970م، ص 46.

32) محمد ابو الليث الخير أبادي، معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه، دار النفائس الأردن ، ط1، (1429م -2009م).

33) محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ط1 ، 1405هـ- 1985 م.

34) محمد عابد الجابري، التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط- المغرب، 2002م.
35) محمد على التهانوي ،كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح : رفيق المعجم وعلي دحروج ، مكتبة لبنان، بيروت، (1996م).
36) محمد عيد ، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، ط3 1988م.
37) محمود حسني محمود ، احتجاج النحويين بالحديث ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س2، العدد المزدوج 3 و4.
38) مصطفى الشكعة، الأدب الأندلسي موضوعاته وفنونه، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، 1974م.